تقرير عام 8102 لمؤشر استدامة المنظمات غير الحكومية

   2018

الغابون مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 8102 1 العاصمة: ليبرفيل عدد السكان: 630,911,2 الناتج المحلي الإجمالي للفرد تعادل القوة الشرائية : 001,81 مؤشر التنمية البشرية: مرتفع 207.0 الحرية في العالم: غير حرة 32 001 درجات استدامة منظمات المجتمع المدني 8102: 4.5 في عام 8102، واصل الغابون انتظار موافقة البرلمان على قرارات الحوار الوطني الشامل   الذي انتهى في مايو 7102، بما في ذلك تعديلات على طريقة انتخاب الرئيس، وزيادة عدد النواب في الجمعية الوطنية، وإعادة هيكلة الدوائر الانتخابية، وتحديد مدة ولاية القضاة في المحكمة الدستورية. في 03 أبريل 8102، حلت المحكمة الدستورية الجمعية الوطنية في نهاية ولاية النواب، مما أجبر الحكومة على تنظيم انتخابات تشريعية جديدة. في 12 يونيو، تفاجأ البلد بإعلان الحكومة عن سلسلة من التدابير التي تُعرف بالتقشف والتي يُفترض أن تُحسن المالية العامة. في أكتوبر، جرت أول انتخابات تشريعية ومحلية منذ الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في أغسطس 6102. طوال العام، أثار الوضع الصحي للرئيس وغيابه المطول عن الساحة العامة العديد من الدعوات إلى مزيد من الشفافية. أصر النشطاء ومنظمات المجتمع المدني على أن تقدم الحكومة معلومات حول قدرة الرئيس وتوافره لقيادة البلاد. في نوفمبر 8102، أعلنت المحكمة الدستورية عن تعديل للمادة رقم 31 من دستور الغابون لتحديد الحالات التي يصبح فيها الرئيس غير قادر مؤقتًا على ممارسة مهامه. تعتبر العديد من منظمات المجتمع المدني وكذلك المعارضة أن التعديل غير دستوري، حيث إن أعضاء البرلمان فقط هم المخولون بتعديل الدستور. كما أعربت الاتحاد الأفريقي عن قلقها بشأن التعديل. في عام 8102، فرضت الحكومة قيودًا كبيرة على حرية التعبير، على الرغم من أنها كانت أقل حدة من عام 7102. منعت الهيئة العليا للاتصالات وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة من التواصل مع الاتحاد الوطني الحزب الرئيسي المعارض ، وفي نوفمبر، فرضت تعليقًا لمدة ثلاثة أشهر على صحيفة ريرحت سيئر تعنمو   الصحيفة من العمل لمدة ستة أشهر بعد نشر مقالات حول صحة الرئيس. في ديسمبر، تم تعليق صحيفتين أخريين من نفس المجموعة لمدة شهر وثلاثة أشهر، على التوالي. تحسن الدرجة العامة لاستدامة منظمات المجتمع المدني قليلاً في عام 8102. تحسن ضغط منظمات المجتمع المدني، بفضل العديد من النجاحات الملحوظة على الرغم من القيود في بيئتها. لم تتغير أي بُعد آخر من أبعاد الاستدامة. من الصعب تحديد العدد الدقيق لمنظمات المجتمع المدني الموجودة في الغابون، حيث يمكنها التسجيل لدى هيئات مختلفة وهذه المعلومات ليست مركزية. المصدر الأكثر موثوقية للبيانات هو التعداد الذي أجرته منظمات المجتمع المدني في عام 7102 من قبل شبكة المنظمات والمشاريع الجمعية في الغابون   ، التي أحصت ما يقرب من 057,1 جمعية في الغابون، بالإضافة إلى المنظمات النقابية.

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 8102 2 السياق القانوني: 3.6 لم يتغير البيئة القانونية لمنظمات المجتمع المدني في الغابون في عام 8102. تخضع تسجيل الجمعيات للقانون رقم 53-26 لعام 2691، وتسجيل نقابات الموظفين للقانون رقم 81-29 لعام 3991، وتسجيل نقابات القطاع الخاص للقانون رقم 3-49 لعام 4991. يمكن لمنظمات المجتمع المدني التسجيل لدى هيئات حكومية مختلفة، بما في ذلك وزارات الداخلية والاقتصاد والشباب والرياضة. تفكر وزارة الداخلية في إنشاء مكتب تسجيل موحد لمنظمات المجتمع المدني. التسجيل غير مكلف نسبيًا. على سبيل المثال، تدفع الجمعيات التي يخضع تسجيلها للقانون رقم 53-26 رسومًا قدرها 000,01 فرنك أفريقي حوالي 05.71 دولار أمريكي . من الناحية النظرية، فإن إجراءات التسجيل بسيطة. ومع ذلك، أظهرت الدراسة التي أجراها   في عام 7102 أن الإدارة غالبًا ما تتأخر في منح الإيصال المؤقت الذي يجب أن تمتلكه منظمة المجتمع المدني للعمل بشكل قانوني في انتظار إيصالها النهائي. عادةً ما تصل فترة الانتظار للإيصال المؤقت، التي من المفترض أن تكون 09 يومًا بموجب القانون، إلى ستة أشهر إلى عامين، وقد تكون فترة الانتظار أطول

بالنسبة للمنظمات التي
تتعلق مهمتها بمراقبة الحكومة، والشفافية، والفساد، والديمقراطية، أو حقوق الإنسان. مثال: منظمة □ □ □ □ □ □، التي تأسست في عام 3102 وتم الاعتراف بها كأفضل منظمة شبابية في العام من قبل الوزارة المعنية بالشباب في عام 5102، لم تتلق بعد الإيصال المؤقت الذي سيمكنها من العمل. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني التي تعمل بدون إذن تعتبر تقنيًا في انتهاك
للقانون لعام 2691، إلا أنه في الممارسة العملية، يمكنها العمل بحرية. يمكن للجمعيات أيضًا أن تطلب الاعتراف بها كمصلحة عامة، للاستفادة من بعض مصادر التمويل، وحتى الوصول إلى الأموال العامة. في العديد من النواحي، لم يعد القانون رقم 53-26 ساريًا. فهو ينطبق فقط على الجمعيات ولا يعترف بالمنصات الموضوعية، والشبكات، أو مصطلح □منظمة غير حكومية □، الذي يشير في
الغابون إلى شكل متميز من منظمات المجتمع المدني ظهر في التسعينيات حول شخصيات سياسية. كما يحد القانون من مساهمات الأعضاء في منظمة المجتمع المدني إلى 000,01 فرنك أفريقي □حوالي 05.71 دولار أمريكي □، ولكن دون تحديد فترة زمنية معينة. في نهاية عام 8102، كانت منظمات المجتمع المدني لا تزال تنتظر تعديل القانون وفقًا للمناقشات التي جرت في الحوار الوطني في
أنغوندجي. لا يحدد القانون بوضوح إمكانيات الطعن التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني للطعن في قرار الحكومة. في الممارسة العملية، تستأنف منظمات المجتمع المدني القرارات غير المواتية أمام المحكمة الإدارية أو الوزارة المختصة. لا يُطلب من منظمات المجتمع المدني تقديم تقارير عن أنشطتها للسلطات. تضمن الدستور الغابوني الحق في التجمع والمشاركة في المظاهرات
العامة. وفقًا للمادة 6 من القانون رقم 100 □7102 لعام 7102 □يجب الإعلان عن جميع الاجتماعات العامة مسبقًا □، باستثناء تلك الخاصة ببعض المجموعات، بما في ذلك النقابات. لا يُلزم القانون المنظمين بالحصول على إذن مسبق لهذه الأحداث. في الممارسة العملية، من الشائع أن تمارس الحكومة ضغوطًا على منظمات المجتمع المدني من خلال نشر القوات المسلحة في الموقع المقرر
للتظاهر. في عام 8102، اتخذ وزير الداخلية إجراءات لحظر □المسيرات السوداء □ للنقابة المركزية ديناميكية موحدة، المقررة في 82 أغسطس. كان الهدف من هذه المسيرات □المعروفة بالسوداء لتسليط الضوء على الوضع المقلق في البلاد □ هو الاحتجاج على التعديلات الدستورية، وتدابير التقشف الحكومية، وتجميد رواتب الموظفين، واحتجاز قسائم الدفع. لا يحد القانون الغابوني من
حرية التعبير، ولكن المنظمة التي تنتقد الحكومة تتعرض لانتقام. ونتيجة لذلك، تمارس بعض منظمات المجتمع المدني الرقابة الذاتية. لا يمنع القانون منظمات المجتمع المدني من تلقي تبرعات نقدية أو عينية من مصادر أجنبية، أو جمع الأموال، أو الاستجابة لطلبات المناقصات العامة، أو توليد الإيرادات من خلال تقديم السلع والخدمات. ومع ذلك، يجب على الجمعيات المعترف بها
كمصلحة عامة الحصول على إذن مسبق من المحافظ المختص أو الاستفادة من مرسوم من مجلس الوزراء قبل قبول أي تمويل أجنبي. تحدد الهيئة المخولة بإصدار الإذن بناءً على مبلغ التمويل المقترح. يمكن لأي منظمة مجتمع مدني تمتلك إذنًا مؤقتًا أو نهائيًا تلقي ما يصل إلى 3 ملايين فرنك أفريقي □حوالي 052,5 دولار أمريكي □ من المساعدة المالية من وزارتها الوصية. المنظمات
المعترف بها كمصلحة عامة هي الوحيدة المسموح لها بطلب مصادر تمويل عامة أخرى. ومع ذلك، نظرًا لقلة المعلومات المنشورة من قبل السلطات حول إمكانيات التمويل وغموض معايير الحصول عليها، فإن عددًا قليلاً من منظمات المجتمع المدني يتقدمون للمناقصات العامة. يمكن لمنظمة مجتمع مدني توليد الإيرادات من خلال بيع المنتجات أو الخدمات، ولكن يجب إعادة استثمار هذه
الإيرادات داخل المنظمة. تعفي القانون الغابوني منظمات المجتمع المدني من الضرائب على المشتريات للسلع اللازمة لأنشطتها. ومع ذلك، فإن هذه الإعفاءات تخضع لإجراءات معقدة، لذا تواجه منظمات المجتمع المدني صعوبة في الحصول عليها. لا ينص القانون على أي ضريبة على المنح أو التبرعات المقدمة لمنظمات المجتمع المدني. لا توجد محامون متخصصون في حقوق الإنسان وحقوق
العمال إلا في أكبر مدينتين في الغابون، ليبرفيل وبورت-جانتي. لا يوجد محامٍ متخصص في قانون الجمعيات. لسنوات، أجبرت الأتعاب المرتفعة التي يفرضها المحامون منظمات المجتمع المدني على اللجوء إلى مساعدين قانونيين، أقل تكلفة. القدرة التنظيمية: 4.5 في عام 8102، لم تتغير القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني. تحدد منظمات

المجتمع المدني المستفيدين من
أنشطتها من خلال الاستطلاعات، والمعرفة المكتسبة خلال أنشطتها ومشاريعها، وكذلك الاتصالات التي تتلقاها عبر
الهاتف، أو البريد الإلكتروني، أو شخصيًا. يكون ذلك أسهل بالنسبة للنقابات التي يكون مستفيدوها عادةً هم أعضاؤها.
بشكل عام، تستخدم منظمات المجتمع المدني المشاريع قصيرة الأجل لبناء الثقة تدريجيًا داخل السكان الذين يمكنهم
ملاحظة نتائج أعمالهم مع مرور
لوقت. على العكس من ذلك، تعمل منظمة مجتمع مدني مثل □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بشكل مستمر إلى حد ما، وبالتالي
يمكنها التعرف على نفسها والتعرف على سكانها المستهدفين، وبالتالي بناء مناخ من الثقة. يجب على جميع منظمات
المجتمع المدني تحديد مهمتها، وهيكل إدارتها، ومسؤوليات الأعضاء، وآليات تسوية النزاعات أو تضارب المصالح
بوضوح في لوائحها. ومع ذلك، فإن عددًا قليلاً فقط
من منظمات المجتمع المدني تقتصر أنشطتها على الأهداف المحددة عند إنشائها، بينما تقوم معظم منظمات المجتمع
المدني بتعديل أولوياتها وفقًا لتطور أولويات المانحين أنفسهم. لا تزال العديد من منظمات المجتمع المدني في المراحل
الأولى من التخطيط الاستراتيجي. شجعت التدريبات في التنمية التنظيمية التي قُدمت لـ 52 منظمة مجتمع مدني في
عام 7102 بعضًا منها □مثل □ □ □ □ □ □ □
معلا ةسرامملا يف .2018 ماع يف يجيتارتسالا اهطيطخت ءدب ىلع □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
ادرًا ما تكون منظمات المجتمع المدني قد أنشأت هياكل تنظيمية قوية. أعادت □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ تنظيم هيكلها
التنظيمي في عام 8102 □للمرة الأولى منذ عام 8002 □ من أجل جذب المزيد من التمويل. بدأت منظمات المجتمع
المدني في إعداد أدلة الإجراءات وتقييم أنشطتها. تستخدم النقابات هذه
الأدوات بشكل منهجي لتحقيق أهدافها. في عام 8102، استمرت الجدوى المالية المنخفضة لمنظمات المجتمع المدني
في عرقلة توظيف موظفين دائمين وتقييد اللجوء إلى خدمات المحاسبين، والمحامين، وخبراء الاتصال. بعض منظمات
مجتمع المدني، مثل المركز الدولي للبحوث من أجل التنمية في أفريقيا □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □، والشبكة
مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 8102 4 توظف المنظمات المستقلة للمجتمع المدني من
أجل الحكم الجيد في الغابون □ □ □ □ □ □ □ أو التكوينات الجديدة، موظفين فنيين وماليين دائمين للمشاريع الممولة من
قبل المانحين. وفقًا لمؤشر العطاء العالمي لعام 8102 من مؤسسة المساعدات الخيرية، أفاد 01 في المئة فقط من
الأشخاص الذين تم استجوابهم في الغابون أنهم
تطوعوا في عام 7102، مقابل 21 في المئة في العام السابق. ومع ذلك، تعتمد العديد من منظمات المجتمع المدني، بما
في ذلك قوس قزح، وبراينفورست، والتكوينات الجديدة، وجمعية الشباب الطموحين المتطوعين □ □ □ □ □ □، على
المتطوعين لضمان أنشطتها. على سبيل المثال، بعد حريق في عام 8102، قام المتطوعون بإعادة طلاء جدار مدرسة
داخلية للفتيات تديرها قوس قزح في ليبرفيل، بدعم
من جمعية مانيبوس الغابون. تم إعادة تأهيل المساحة الجديدة لمركز المجتمع المدني الغابوني، الذي تم افتتاحه في عام
8102، بالكامل بواسطة المتطوعين. تتمتع منظمات المجتمع المدني بإمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والهواتف
والمعدات السمعية البصرية. تزداد إمكانية الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء البلاد. بالمقارنة مع دول أخرى في
المنطقة، تظل تكاليف الوصول
إلى الإنترنت في الغابون مرتفعة. تستخدم منظمات المجتمع المدني التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت بشكل
متزايد وسائل التواصل الاجتماعي، مثل واتساب وفيسبوك، لتحسين التواصل، وتعزيز الشفافية، وإعداد استراتيجياتها.
الاستدامة المالية: 3.6 لم تتغير الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني الغابونية في عام 8102. تحد من تصنيف
الغابون من قبل البنك الدولي
في □دول ذات دخل متوسط أعلى □ المساعدات الخارجية في البلاد. المانحون الرئيسيون هم الاتحاد الأوروبي □ □ □ □،
الة الألمانية للتعاون الدولي من أجل التنمية □ □ □ □ □، و □ □ □ □ □، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة □ □ □ □ □.
في عام 8102، جذب برنامج المشاريع الابتكارية للمجتمعات المدنية والتحالفات □ □ □ □ □ □ □ □ من السفارة الفرنسية عددًا
أكبر بكثير من منظمات المجتمع
المدني مقارنة بالعامين السابقين، مما كشف عن التقدم الذي أحرزته منظمات المجتمع المدني الغابونية في التحضير
والقدرة على الاستجابة لطلبات الترشح. في عام 6102، قدمت أربع منظمات مجتمع مدني طلبًا للحصول على تمويل في
إطار □ □ □ □ □ □ وتم قبول ثلاثة منها. في عام 8102، قدمت سبعون منظمة مجتمع مدني ملفًا، واستفادت أربعة مشاريع
تضم اثني عشر منظمة من حزمة تمويل

إجمالية قدرها 041 مليون فرنك أفريقي حوالي 000,442 دولار أمريكي . نظرًا للاعتماد الكبير لمنظمات المجتمع المدني على تمويل المانحين، غالبًا ما يتعين عليها التكيف مع تغييرات أولويات هؤلاء المانحين، مما قد يؤثر سلبًا على استمرارية خدماتها وأنشطتها. في عام 8102، على سبيل المثال، مثلما كان الحال في عام 7102، كانت الأولوية الوحيدة للاتحاد الأوروبي هي

التدريب المهني، وهو مجال لا يتعلق إلا بعدد قليل من منظمات المجتمع المدني الغابونية. تاريخيًا، كان تمويل الاتحاد الأوروبي موجهًا لمجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك الصحة والتعليم والبيئة. يعود الأمر إلى المانحين لتحديد ما إذا كان بإمكانهم قبول طلبات التمويل المقدمة من منظمة مجتمع مدني في انتظار إيصالها المؤقت أو النهائي. بالإضافة إلى التمويلات

الأجنبية، تتلقى منظمات المجتمع المدني الغابونية أموالاً من مصادر محلية مختلفة، بما في ذلك الدولة، والقطاع الخاص، ومساهمات الأعضاء، والتعاونيات الممولة ذاتيًا. ومع ذلك، يظل التمويل من خلال المساهمات العامة ضئيلاً. يمكن للمنظمات المعترف بها كمصلحة عامة الاستفادة من منح صغيرة من الدولة، تتراوح بين 5 إلى 01 ملايين فرنك أفريقي حوالي 057,8 إلى 005,71

دولار أمريكي لتغطية تكاليفها التشغيلية على المدى القصير. لا يتوفر أي تمويل للمشاريع طويلة الأجل. ومع ذلك، لا يسعى الحكومة حقًا إلى إبلاغ الجمهور بفرص التمويل أو تحديد بوضوح المعايير المستخدمة في مراجعة الطلبات. لا توجد في الغابون برنامج حكومي وطني مسؤول عن الدعم المالي لقطاع منظمات المجتمع المدني. توجد مصادر محلية قليلة من العمل الخيري. تعمل أكبر

المؤسسات، التي ترتبط بشكل أساسي بعائلة بونغو، عادةً مباشرة مع المجتمعات المحلية بدلاً من خلال وسطاء مثل منظمات المجتمع المدني. تفضل هذه المؤسسات الأنشطة المتعلقة بالصحة، والتوظيف، والتعليم، وتمكين الفتيات. رعاية الشركات لمنظمات المجتمع المدني غير معروفة نسبيًا في الغابون. ومع ذلك، فإن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات شائعة في الشركات

المدرجة في بورصة الأوراق المالية في وسط أفريقيا، ويمكن أن تحدد هذه البرامج الأنشطة التي يجب أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني. على سبيل المثال، في عام 8102، تعاقدت شركة أولام الغابون مع براينفورست لإقامة أنشطة توليد الدخل المتعلقة بزراعة الكاكاو لصالح المجتمعات المتأثرة بأنشطتها في إنتاج المطاط في مينفول. تقوم منظمات المجتمع المدني بجمع الأموال

محليًا ومن أعضائها ومجموعاتها المستهدفة. وفقًا لمؤشر العطاء العالمي لعام 8102 من مؤسسة المساعدات الخيرية، تبرع 9 في المئة فقط من الغابونيين الذين تم استجوابهم بالمال في عام 7102، مقابل 11 في المئة في عام 6102. على مدى العامين الماضيين، قامت منظمات المجتمع المدني بجمع الأموال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لتلبية الاحتياجات العاجلة أو العرضية مثل

تنظيم الإغاثة بعد الكوارث، أو مساعدة الأطفال الصغار أو الأشخاص الذين يواجهون مشاكل طبية أو اجتماعية. تكون مساهمات الأعضاء غير كافية لتمويل تكاليف التشغيل الجارية أو البرامج طويلة الأجل لمنظمات المجتمع المدني. تولد بعض منظمات المجتمع المدني إيرادات من بيع المنتجات أو الخدمات. في عام 8102، أطلق مركز الأبحاث والتنمية الدولية في أفريقيا مشروعًا

صغيرًا، وهو لزراعة وبيع المنتجات الغذائية في ليبرفيل، واستخدمت أرباح المشروع لتغطية نفقاتها التشغيلية. في عام 8102، كانت الشركات الاجتماعية غير معروفة نسبيًا في الغابون. توقع منظمات المجتمع المدني عددًا قليلاً جدًا من العقود مع الشركات والإدارات المحلية. تمتلك منظمات المجتمع المدني التي تستجيب لطلبات العروض الدولية موظفين مؤهلين في

الإدارة المالية، أو تستعين بمقدمي خدمات خارجيين. كما تبذل هذه المنظمات جهودًا للشفافية من خلال نشر تقارير مالية وإجراء تدقيقات خارجية. عادةً ما لا تمتلك منظمات المجتمع المدني الأخرى نظامًا مناسبًا لإجراء إدارتها المالية. الضغط: 9.4 في عام 8102، شهد الضغط من قبل منظمات المجتمع المدني تحسنًا بفضل عدة نجاحات ملحوظة على الرغم من القيود في بيئتها. تتم

مراقبة العمل العام من قبل المواطنين بشكل أساسي من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو هيئة استشارية عامة. تأتي الغالبية العظمى من الأعضاء التسعة والتسعين من المجتمع المدني، ولديهم نائب رئيس ذو خبرة في المجتمع المدني. يتعاون صانعو القرار ومنظمات المجتمع المدني أيضًا ضمن لجان ومنصات فنية. على سبيل المثال: دمجت وزارة الزراعة منظمات المجتمع

المدني في مبادرة زيت النخيل في أفريقيا من تحالف الغابات الاستوائية 0202، واستشارت وزارة المياه والغابات منظمات المجتمع المدني لتعريف مفهوم الغابة . وواصلت الوزارتان استشارة منظمات المجتمع المدني بشأن هذه القضايا في عام 8102. ومع ذلك، فإن إنشاء هذه التحالفات التعاونية يستجيب عمومًا لمعايير وضعتها المانحون، ولا يعني أن الحكومة تعترف بحق المجتمع

المدني في المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية أو السياسية. حققت منظمات المجتمع المدني ثلاثة نجاحات كبيرة الضغط في عام 8102. أولاً، بدأت حملة توعية بمشكلة العنف ضد النساء في مزارع زيت النخيل. أدت جهودها إلى إنشاء أو استئناف لجان حول قضايا المساواة بين الجنسين في مزارع مجموعة أولام الغابون. ثانيًا، نظمت ديناميكية

الوحدة جلسات إعلامية حول تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة في يونيو، تلتها مؤتمرات صحفية مع وزير الخدمة العامة ورئيس المحكمة الدستورية. جزئيًا نتيجة لهذه المبادرة، قررت المحكمة العليا في الغابون تعليق تدابير التقشف لعدم الامتثال للإجراءات القانونية. ثالثًا، أدان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى علنًا مدير

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 8102 6 سجن ليبرفيل المركزي، الذي سمح بتعذيب المعتقلين بعد الانتخابات الرئاسية لعام 6102. وقد أدت حملتهم إلى إقالة المدير في عام 8102. ينص العملية التشريعية في الغابون على تنظيم مشاورات عامة حول مشاريع القوانين قبل إصدارها، وقد زادت منظمات المجتمع المدني من استخدامها للضغط على الحكومة. في عام 8102،

نادت منظمات المجتمع المدني بمنع أي اضطرابات محتملة بعد الانتخابات التشريعية. بالإضافة إلى ذلك، نادت منظمات المجتمع المدني ضد تعديل المادة رقم 31 من الدستور الغابوني، التي تنظم الإجراءات التي يجب أن يتخذها الحكومة إذا لم يستطع الرئيس الغابوني ممارسة مهامه. تكون منظمات المجتمع المدني عادةً واعية بتأثير الإطار القانوني الملائم على استدامتها. ومع ذلك،

على الرغم من جهود الضغط التي بذلتها منظمات المجتمع المدني لإصلاح القانون رقم 53-26، لم يتم إحراز أي تقدم في عام 8102 لتعديل الإطار القانوني الذي ينظم منظمات المجتمع المدني. تقديم الخدمات: 1.5 لم يتغير تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في عام 8102. واصلت منظمات المجتمع المدني تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات. بينما يوجه

تقديم الخدمات من قبل منظمات المجتمع المدني بشكل رئيسي إلى الفئات الضعيفة، التي لا تزال العديد من احتياجاتها غير ملباة، تعمل مجموعة واسعة من المنظمات في مجالات مثل الصحة، التعليم، حقوق الإنسان، التدريب المهني والبيئة. لتقييم احتياجات السكان المستهدفين، تواصل منظمات المجتمع المدني استخدام الاستطلاعات، والدراسات الاجتماعية والاقتصادية، والملاحظات

الميدانية، وشكاوى المواطنين، وطلبات الدعم والنتائج التي تم الحصول عليها من المشاريع. تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تلبية جميع طلبات الخدمات، التي يمكن أن توجه إليها من قبل المسؤولين، والشركات أو من خلال الكلام الشفهي، مع تمويل وتوثيق استجابتها للاحتياجات. نسبة منخفضة من منظمات المجتمع المدني تجمع أيضًا بيانات لتقييم تأثير مشاريعها على الاحتياجات

المحلية. ومع ذلك، نظرًا لأن عددًا قليلاً فقط من منظمات المجتمع المدني تعمل في كل من المقاطعات التسع في الغابون، لا تزال احتياجات جزء كبير من السكان غير ملباة. فقط مؤسسات بونغو تقدم خدمات للسكان في جميع أنحاء البلاد. في عام 8102، أنشأت منظمات وطنية ومحلية شراكات وشبكات لتبادل المعلومات والتنبيهات، الإعلان عن الأعمال التعاونية، ولجمع بيانات موثوقة

يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني لجمع التمويل وتوسيع أنشطتها إلى مناطق أخرى من البلاد. تقدم منظمات المجتمع المدني السلع والخدمات لأعضائها وللمجموعات السكانية الأخرى دون تمييز استنادًا إلى العرق، الجنس، الأصل العرقي أو التوجه الجنسي. تفرض منظمات المجتمع المدني رسومًا على الخدمات التي تقدمها للخارج، لكنها لا تفرض رسومًا على الخدمات المقدمة في

إطار المشاريع الممولة من قبل الجهات المانحة. أنشأت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل أفريقيا، شركات صغيرة، حيث تمول الأرباح أنشطتها التنظيمية ونفقاتها التشغيلية. بشكل عام، تتفق السلطات العامة على أن منظمات المجتمع المدني تضيف قيمة في تقديم الخدمات الأساسية ورصد الخدمات. تعمل منظمات المجتمع المدني على اتصال وثيق مع المستفيدين، الذين يثقون أكثر في

منظمات المجتمع المدني من ممثلي الإدارة. تتجلى الوعي بهذه العلاقة من الثقة في قرار السلطات العامة استشارة

منظمات المجتمع المدني حول قضايا السياسة العامة وحملات التوعية.

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 8102 7 البنية التحتية القطاعية: 2.5 ظلت البنية التحتية لدعم قطاع منظمات المجتمع المدني دون تغيير في عام 8102. حقيقة ملحوظة: أعيد فتح بيت المجتمع المدني، الذي غلق أبوابه في عام 0102 عند انتهاء برنامج تعزيز الفاعلين غير الحكوميين في الغابون ، الممول من صندوق التنمية الأوروبي، في عام 8102.

بناءً على طلب ، قدمت وزارة الاقتصاد مبنى غير مستخدم للبرنامج. يمكن لمنظمات المجتمع المدني استئجار مساحة مكتبية بمبلغ شهري رمزي من بيت المجتمع المدني. كانت إعادة فتحه فرصة لمنظمات المجتمع المدني، التي غالبًا ما تعمل بدون مكاتب مناسبة. بيت المجتمع المدني هو الهيكل الوحيد من نوعه المتاح لمنظمات المجتمع المدني. ترتبط أكبر ثلاث منظمات دعم وسيطة

ةلئاع تاسسؤم مدقت .1967 ماع ذنم نوباغلا ريدت يتلا ،وغنوب ةلئاعب نوباغلا يف

بونغو مجانًا لمنظمات المجتمع المدني الغابونية استشارات خبراء، معلومات، مساعدة فنية ودعم لإطلاق مبادرات محلية. يقدم مركز مبانجا التابع لمؤسسة سيلفيا بونغو أونديمبا دعمًا تقنيًا لمنظمات المجتمع المدني: الوصول إلى المعدات، الإنترنت، المعلومات ووجود متخصصين تقنيين. تقدم

سسات بونغو العائلية والمركز الدولي لتعزيز قدرات الفاعلين الاجتماعيين في الغابون أيضًا دعمًا ماليًا لمنظمات المجتمع المدني. في عام 8102، قدمت مؤسسة سيلفيا بونغو أونديمبا أكثر من 89 مليون فرنك أفريقي حوالي 000,171 دولار أمريكي لمركز الأخوة سان جان لدعم كبار السن وأعلنت عن تبرع بأكثر من 000,159 يورو لبرنامج دعم المجتمع المدني. ومع

ذلك، لا تفهم منظمات المجتمع المدني بوضوح آلية تخصيص الأموال من قبل هذه المؤسسات، مما خلق شعورًا بنقص الشفافية. تتعاون منظمات المجتمع المدني وتشارك المعلومات من خلال الشبكات والمنصات، بشكل غير رسمي عادةً. تواجه المنصات تحديات تنظيمية ومالية، وغالبًا ما يتم تمويل الأنشطة القليلة التي تنفذها على شكل بند ميزانية من قبل واحدة أو اثنتين من منظمات

أعضائها. ومع ذلك، تستمر مجموعات جديدة في الظهور كل عام. في عام 8102، أنشأ مالاشي وصالون المرأة منصة مخصصة لتعزيز حقوق المرأة. تشمل الائتلافات المستدامة ، الديناميكية الموحدة، وشبكة منظمات المجتمع المدني للاقتصاد الأخضر في إفريقيا الوسطى. تمتلك منظمات المجتمع المدني الغابونية خبرة كبيرة في تعزيز القدرات وتقدم تدريبات تتناسب مع احتياجات

منظمات المجتمع المدني المحلية. مثال: يحدث أن ترعى منظمات المجتمع المدني الموجودة في العاصمة تدريبات في بيت المجتمع المدني لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في المناطق الريفية. في عام 8102، قدمت أصوات المواطنين من أجل التغيير: المراقبة الغابية في حوض الكونغو، الممولة من الاتحاد الأوروبي، دعمًا مستمرًا لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذها الإقليمي في عدة

مجالات، بما في ذلك بدء المشروع، الهيكل التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي. قد تواجه منظمات المجتمع المدني الموجودة في المناطق الريفية صعوبات بسبب نقص التدريبات المقدمة باللغة المحلية أو خارج المدن الكبرى. نظمت الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تدريبات لمنظمات المجتمع المدني في ليبرفيل والمناطق في عام 8102، أحيانًا في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية

للشركات. كما تعاونت الشركات مع النقابات للمساعدة في حل النزاعات التي نشأت بين الإدارة وموظفي الشركات. في نشأت جمعية إيلات شراكة مع شركة ، حيث تم تخصيص خمسة عشر مبيعات المربى من في سبتمبر 8102 لإيلات لشراء المستلزمات المدرسية للأطفال المحرومين. ومع ذلك، لم تلاحظ في عام

8102 أي اتفاقيات شراكة رسمية أخرى بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أو بين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام العامة أو الخاصة.

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 8102 8 الصورة العامة: 9.4 في عام 8102، لم تتغير الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني. تعتمد التغطية الإعلامية لمنظمة المجتمع المدني عادةً على علاقتها بالحكومة أو على الموضوع المعالج. تظل التغطية التي تقدمها وسائل الإعلام الخاصة أكثر موثوقية من تلك التي تقدمها وسائل الإعلام

العامة. ومع ذلك، في عام
8102، كان وصول منظمات المجتمع المدني إلى وسائل الإعلام الخاصة محدودًا، حيث تم تعليق ثلاث صحف بشكل مؤقت. نادرًا ما تتناول وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة مؤتمرات الصحافة لمنظمات المجتمع المدني عندما تتعلق ببعض المواضيع: مثل نقص الحوكمة، الفساد، أو انتهاكات حقوق الإنسان. من ناحية أخرى، ستغطي مواضيع أقل حساسية، مثل حملات التطعيم، حتى لو كانت
المنظمة المعنية نشطة أيضًا في مجالات غير معتمدة. من حيث الرسوم المفروضة، تميز وسائل الإعلام الغابونية بشكل واضح بين الرسائل ذات المصلحة العامة وإعلانات الشركات. الرسائل ذات المصلحة العامة تكاد تكون مجانية، بينما إعلانات الشركات مكلفة نسبيًا. على الرغم من التغيرات في الرأي العام، يعتبر الناس عمومًا منظمات المجتمع المدني منظمات جديرة بالثقة، يمكنهم
اللجوء إليها لإيجاد حلول للمشاكل اليومية. بعض الأشخاص يفهمون دور ومهام منظمات المجتمع المدني، بينما يتحدى آخرون صمت هذه المنظمات حول القضايا اليومية مثل تكلفة المعيشة. أحيانًا تقبل منظمات المجتمع المدني تمويلاً من مجموعات تعارضها، مما قد يخلق لبسًا حول ولائها ويثير الشكوك. لمواجهة سوء الفهم من المجتمع حول شرعية عملهم، تنظم منظمات المجتمع المدني
باستمرار جلسات إعلامية وتوعية، لتذكير السكان بمساهمات هذه المنظمات في حل مشاكل محددة على المستوى الوطني والمحلي. على سبيل المثال، استخدمت منظمات المجتمع المدني الغابونية التي تعمل في مجال التنمية المستدامة والبيئة منصة أسبوع البيئة 8102 لإبلاغ الجمهور بدورها وأنشطتها في هذا المجال. تتمتع الحكومة والقطاع الخاص بصورة إيجابية عن دور منظمات المجتمع
المدني، حتى لو كانوا أحيانًا غير متفقين مع مهام أو أعمال بعض المنظمات. هم واعون لدور وخبرة منظمات المجتمع المدني، وقدرتها على تقديم معلومات موثوقة حول السكان المحليين وضرورة التعاون الوثيق معها. مدركًا لدور المجتمع المدني، نظم مجموعة أولام غابون، وهي مشروع مشترك بين شركة أولام الدولية والسلطات العامة، في عام 8102 جولة مواطنة مع منظمات المجتمع
المدني من مختلف القطاعات لإظهار كيف تساهم مجموعة أولام غابون في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية. تروج منظمات المجتمع المدني لصورتها العامة من خلال التواصل حول أنشطتها عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. تتواصل منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد عبر الإنترنت حول عملها. بالإضافة إلى ذلك، قامت عدد متزايد من المنظمات بإنشاء صفحات على
فيسبوك. ومع ذلك، فإن الوصول المحدود إلى الإنترنت في المناطق الريفية يحد من فعالية استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتوعية. كما أن منظمات المجتمع المدني تستعين بشكل أفضل بالصحفيين في إطار أنشطتها وتقدم لهم معلومات عالية الجودة لضمان تغطية إعلامية أكبر. بعض المنظمات حتى قامت بتوظيف مدير للتواصل لزيادة تغطيتها الإعلامية. معظم منظمات المجتمع
المدني ليس لديها مدونة سلوك. فقط المنظمات الأكبر تنشر تقرير نشاط سنوي، ولكن عمومًا دون الترويج له أو توزيعه على نطاق واسع. إخلاء المسؤولية: الآراء المعبر عنها في هذا الوثيقة هي آراء المشاركين والباحثين الآخرين في المشروع ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو □ □ 063.